

الردى كالمخلوق حكم النظر الى الاجنة والست لغوا كما قال ابو ميمون يفضوا من اعدادهم وهو  
ذكر من شربوا في يوم بلون تحت من السطرا وغيره من الصور العامة وقال عارضة المصطفى  
فلا يبيح ما كان حراما قبله ولا يبيح ما كان محرما بعده وقيل هو ان رجلا من الجحوق الذي يشتهي في حق  
ويترك فان كان محبوا فوجده او فقد رخصه بعض من اختلف في حقه الاحتياط مانا  
لوقوع الذنوب من العنته والاصح خلافه ليقوم النصوص والاحتياط لا يفتقر في استقامتها  
اذ كان في اعتدالين وفي ذلك انكسر ويشي الكمال يفعل الردى فقد رخص بعض من اختلف  
في تركه من ميمون السات وهو احدا وفي قوله او الساتين غرا في الردى من الجوار وقيل هو  
الجحوق الذي رخصه ماؤه وقيل انه الذي لا يدري ما يرضع بالثوب او ما تهبطه وفي العيين  
كل من كان من الرضا الجحوق من ان يدري في سبيل الباطنة بين يديه والاحتياط ان ينظر اليها ان  
يكون صغيرا لا يراى به الا لثوبها والطفل الذي لم يظفر واعلى عنك المسلمين والعباد  
كالجحوق في روضة سبيل الجحوق ان ينظر الى روضها او غيرها عندنا وقال مالك والشافعي  
في قول نظره اليها كنظر الرجل الى محاربه لقوله تعالى وما ملأ ارض الايمان لا يجحون حمد على الامانة  
لانهم دخلوا في قوله تعالى وان الذين لان الحاجة متحفة لرغول عليها من غير استئذان  
ولنا ان الجحوق يخرج وللزوج والشهوة متحفة وللمحاجة قاهرة لانه يدخل خارج البيت  
والمراد بالنص الامانة ويجوز لرغول عليها من غير اذن للمحاجة اليها وقد قيل من اتخذ  
عبد الحرية داهيا ليست فهو مستحق ان يعزل عن اتمته بغير اذنها لقول علي السلام لمولى  
امة اعزل عنها ان شئت وعن زوجته لوقفا ذنبا لانه عليه السلام نهى عن العزل عن  
الحرة الابانها والحق المحرة في الوطى كان ائمة لينة بعضا للشهوة وتحصيلها  
للعاملين الامانة قال الامام في حكمة في حكمة بيان العزل بغير اذنها في زماننا سواء الرمان

وعن زوجته الامانة بانها لا ما عدا روح وعذرهما في الاصل الوطى حقه على شيب  
لها ولا المصالية وفي العزل المتفرض عنها فحسبها طرا من انها ما لم يولد ان العزل حلال  
بمقصود الولد وهو حق الولد فيتم رضاه بخلاف الحرة وتلك تقبل الرجل معاينة  
هذا الجحوق في حقه ولا على ما ذكره الطحاوي وقال ابو يوسف لا يراى بهي الماروي  
ان علي السلام عاتق جعفر ابن قدام بن الحنفية وقتل بين عينيه ودللا عذرا في  
خير وفي الاصل ادري عاتق السرى في خير او بقوله جعفر ولما ان النبي علي السلام  
سئل يقبل بعضنا بعضا قال علي السلام لا يقبل ايما نكح بعضنا بعضا قال علي السلام  
لا يقبل ايما نكح بعضنا بعضا قال علي السلام لا وما رواه مسند في قوله الوطى حقه  
اذ لم يكن عليها غير الا لانه اذا كان عليها فحسبها حرة فلا يراى به بالاجماع وفيه  
اختيار الشيخ في المحرم والشيخ ابو منصور الماتريدي وفيه نكاحا فقال مالك  
من المرافقة مكانه على وجه الشهوة وما على وجه البيرة والكلمة في ان يرضع  
الامام كحل الائمة الحنفية والشافعية والمصنفين لانه سئل علي السلام سئل ايصال بعضنا  
بعضا قال علي السلام نعم ولا تبالاة قرية متوارية في البينة وغير ذلك قال علي السلام  
من صاف احاه السلم وحريريه تنازعت ذنوب قال علي السلام ما بين مسكين يلقيا  
فصالحان العزل لها قبل ان يفرقا وفي الغنية السنة في المصنفين يكمل تاثيره ولا يراى  
بمصافه السلم حان التصرف في الرجوع بعد الفسقة ويتاخذ بتركها وقيل لا يراى بها  
او بالتقبل والهاققة ايضا كالمصافاة اذ امن على نفسه من الشهوة وقصد الميرة والامر  
كذا قال المشايخ اذ هو التخيير وعن بعض المشايخ لا يراى بالتقبل في العالم والاساطان  
العادل عيسى بن بكر الماروي عن سفاهة ان قال تقبل الزنا عامه ودين السلطان سنوروي